المحددات الإقليمية والدولية المؤثرة في السياسة الروسية تجاه دول وسط إفريقيا

Regional and international determinants affecting Russian policy towards Central African countries

أ.د. ضاري سرحان حمادي الحمداني
جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية
dr.dhari@tu.edu.iq

الباحثة: إيلاف طالب محمود
جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية
et230005ppo@st.tu.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٧/١٥ **تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٨/٢٠**

الملخص:

تتأثر السياسة الروسية تجاه دول وسط أفريقيا بمجموعة من المحددات الإقليمية والدولية التي تشكل إطار التحركات الروسية وتوازناتها في المنطقة، فعلى الصعيد الإقليمي، تؤدي إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليج العربي وتركيا أدوارًا مؤثرة، إذ يسعى كل من هذه الاطراف لتعزيز مصالحها الاقتصادية والسياسية في القارة الأفريقية، مما يفرض على روسيا الاتحادية تكييف سياساتها بما يتناسب مع هذه المنافسة، فإسرائيل، عبر علاقاتها الأمنية والتكنولوجية مع بعض دول وسط إفريقيا، تضغط على روسيا الاتحادية لإعادة صياغة استراتيجيات التعاون العسكري والاستخباراتي، بينما سعت دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز نفوذها عبر الاستثمار والطاقة والمساعدات التنموية، وهو ما يمثل منافسة مباشرة للسياسة الاقتصادية الروسية، لاسيما في قطاع الطاقة والمعادن، أما تركيا، فقد نجحت في بناء شبكات تجارية وثقافية وعسكرية في بعض دول وسط إفريقيا لاسيما تشاد، ما فرض على الروس تطوير أدواتهم الدبلوماسية والعسكرية لضمان موقعهم في التحالفات الإقليمية.

على المستوى الدولي، تشكل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا المحددات الكبرى في صياغة السياسة الروسية تجاه المنطقة، إذ تسعى الإدارة الأمريكية للحد من النفوذ الروسي عبر دعم التحالفات المحلية وتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية، مما دفع بالحكومة الروسية إلى تبني استراتيجيات مضادة سياسية واقتصادية وعسكرية، في حين تركز الصين على استثمارات كبيرة في البنية التحتية والطاقة، ما يجعل روسيا الاتحادية مضطرة للتنسيق والتنافس في مجال النفوذ الاقتصادي والتجاري، أما فرنسا فقد عملت على الحفاظ على موقعها الاستراتيجي عبر التعاون العسكري والسياسي، مما شكل محدداً مؤثراً للسياسة الروسية، لذلك أصبح من الضروري على الروس تعزيز أدوات تأثيرهم بما يتوافق مع الديناميات الدولية والإقليمية.

الكلمات المفتاحية: روسيا الاتحادية، منطقة وسط إفريقيا، تركيا، دول مجلس التعاون الخليج العربي، الصين، الولايات المتحدة، فرنسا، القارة الإفريقية.

Abstract:

Russian policy toward Central African countries is influenced by a set of regional and international determinants that shape the framework for Russian actions and balances in the region. At the regional level, Israel, the Gulf Cooperation Council (GCC) states, and Turkey play influential roles, as each of these parties seeks to advance its economic and political interests on the African continent. This forces the Russian Federation to adapt its policies to suit this competition. Through its security and technological ties with some Central African countries, Israel is pressuring the Russian Federation to reformulate its military and intelligence cooperation strategies. Meanwhile, the Gulf Cooperation Council states have sought to enhance their influence through investment, energy, and development aid. This represents direct competition with Russian economic policy, particularly in the energy and minerals sectors. Turkey has succeeded in building commercial, cultural, and military networks in some Central African countries, particularly Chad, forcing the Russians to develop their diplomatic and military tools to secure their position in regional alliances.

At the international level, the United States, China, and France are the major determinants of Russian policy toward the region. The US administration seeks to limit Russian influence by supporting local alliances and providing economic and military aid, which has prompted the Russian government to adopt counter-strategies that include political, economic, and military forces. Meanwhile, China is focusing on significant investments in infrastructure and energy, forcing the Russian Federation to coordinate and compete in the field of economic and commercial influence. France has worked to maintain its strategic position through military and political cooperation, which has been an influential determinant of Russian policy. Therefore, it has become necessary for the Russians to strengthen their tools of influence in line with international and regional dynamics.

Keywords: Russian Federation, Central Africa, Turkey, Gulf Cooperation Council countries, China, United States, France, African continent.

مقدمة

تشكل السياسة الروسية تجاه دول وسط أفريقيا مثالاً حيّاً على كيفية تعامل الدول الكبرى والعظمى مع مناطق استراتيجية تجمع بين الثروات الطبيعية والموقع الجيوسياسي الحساس، فهذا التوجه يعكس رغبة روسيا الاتحادية في إعادة بناء نفوذها بعد تغيرات النظام الدولي عقب تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، ومحاولة مواجهة تحديات القوى الكبرى الأخرى المتنافسة على النفوذ الإقليمي، إذ تُشير الأحداث الأخيرة إلى أن روسيا الاتحادية لا تتعامل مع منطقة وسط إفريقيا كحالة استثنائية عابره، بل كفضاء يمكن عبره استثمار الفرص الاقتصادية والسياسية والأمنية، مع مراعاة الخصوصيات المحلية لكل دولة.

بالمقابل فقد تأثرت السياسة الروسية أثناء توجهها حيال دول وسط إفريقيا بالعديد من القوى الإقليمية مثل إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليج العربي وحتى تركيا، والدولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا، مما جعلها تتبنى العديد من الاساليب والاستراتيجيات في التعامل مع هذه القوى وبما يتلاءم مع مصالحها الاستراتيجية الاقتصادية والعسكرية والأمنية.

أولاً/ أهمية الدراسة: تنطوي أهمية الدراسة فيما يلي:

تسعى الدراسة إلى تقديم نموذج تحليلي لفهم ديناميات العلاقات الدولية في مناطق استراتيجية، فضلاً عن ذلك فهذه الدراسة تمثل إضافة معرفية للمكتبة العلمية، إذ تتيح للباحثين دراسة تأثير القوى الإقليمية والدولية على صانع القرار الروسي، مع تحليل الأبعاد الاقتصادية، العسكرية، والدبلوماسية في الوقت نفسه، كما تساعد هذه الدراسة في تطوير أطر نظرية لفهم كيفية تعامل دولة عظمى مع منافسين متعددين في بيئة سياسية متقلبة، وتفسير أساليب التكيف والتوازن التي تستخدمها روسيا الاتحادية للحفاظ على نفوذها في منطقة وسط إفريقيا، كما تحاول الدراسة تقديم رؤية واضحة لصانعي القرار والمختصين في السياسة الخارجية حول كيفية تفاعل روسيا الاتحادية مع البيئة متعددة الأقطاب في منطقة وسط إفريقيا، عبر فهم التأثيرات الإقليمية، لدور دول مثل إسرائيل وتركيا ودول الخليج، إذ يمكن توقع توجهات روسيا الاتحادية في الاستثمار العسكري والاقتصادي، وتصميم سياسات مضادة أو تكاملية تحقق المصالح الوطنية للدول الأخرى في المنطقة، أما على المستوى الدولي، فإن تحليل تأثير الولايات المتحدة والصين وفرنسا يمكن أن يساعد الدول الأفريقية وصانعي السياسات في صياغة استراتيجيات تعزز من قدراتهم التفاوضية وتحقق توازناً بين القوى الكبرى.

ثانياً/ إشكالية الدراسة: تنبع الإشكالية من أن التداخل المعقد بين المحددات الإقليمية والدولية التي تؤثر على السياسة الروسية تجاه دول وسط أفريقيا، خلقت حالة من الغموض حول طبيعة وأبعاد هذه السياسة، فينما تسعى روسيا الاتحادية لتعزيز حضورها في المنطقة عبر أدوات اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية، هناك مجموعة من القوى الإقليمية والدولية، مثل إسرائيل وتركيا ودول مجلس التعاون الخليج العربي، والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا مارست تأثيراً واضحاً على صياغة السياسة الروسية تجاه دول وسط إفريقيا، ومن هذه الاشكالية الرئيسة تتفرع عدة تساؤلات منها ما يلي:

١. ما تأثير المحدد الإسرائيلي والتركي على السياسة الروسية تجاه دول وسط إفريقيا ؟
٢. كيف أثرت دول ومجلس التعاون الخليج العربي على النفوذ الروسي في منطقة وسط إفريقيا؟
٣. هل ماهي السياسات التي اتبعتها الإدارة الامريكية في التعاطي مع السياسة الروسية تجاه دول وسط إفريقيا؟
٤. ما تأثير النفوذ الفرنسي على السياسة الروسية تجاه دول وسط إفريقيا ؟.
٥. كيف أثرت الصين على السياسة الروسية تجاه دول وسط إفريقيا؟

ثالثاً/ فرضية الدراسة: بناءاً على الاشكالية يمكن صياغة فرضية أن القوى الإقليمية لم تؤثر سلباً على السياسة الروسية تجاه دول وسط إفريقيا على اعتبار أنها لا تمتلك من القوة والتأثير ما يؤهلها

لمنافسه روسيا الاتحادية لاسيما مع استعادة الأخيرة نسبياً جزءاً من قوتها وتأثيرها على الصعيد العالمي بعد وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى السلطة عام ٢٠٠٠.

رابعاً/ مناهج الدراسة: في أطار تناول موضوع البحث سيتم الاستعانة بالمنهج التاريخي باعتباره أحد المناهج المناسبة لدراسة الجذور التاريخية لسياسة روسيا الاتحادية والقوى الإقليمية والدولية تجاه دول وسط إفريقيا، فضلاً عن الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لبيان طبيعة تأثير هذه القوى على النفوذ الروسي في منطقة وسط إفريقيا.

خامساً/ حدود الدراسة: وتنقسم إلى:

١. **الحدود الزمانية:** تركز الدراسة على المدة الزمنية الممتدة بين عام ١٩٩١ أي عام تأسيس روسيا الاتحادية دولة مستقلة على الخارطة السياسية الدولية، وحتى العام ٢٠٢٥.

٢. **الحدود المكانية:** ينطوي الحد المكاني للدراسة في الحيز الجغرافي الذي توجد فيه روسيا الاتحادية وإسرائيل وتركيا ودول مجلس التعاون الخليج العربي والولايات المتحدة والصين وفرنسا، ونطاق تأثيرهم على دول منطقة وسط إفريقيا.

سادساً/ هيكلية الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى مقدمه ومطلبين، تضمن المطلب الأول: المحددات الإقليمية المؤثرة في السياسة الروسية، أما المطلب الثاني فقد عالج المحددات الدولية المؤثرة في السياسة الروسية، كما تضمنت الدراسة خاتمه كخلاصه لأهم ما تم التوصل اليه من قبل الباحثين.

المطلب الأول: المحدد الإقليمية

تعد المحددات الإقليمية أحد العوامل الأساسية التي تؤثر في السياسة الروسية تجاه دول وسط أفريقيا، إذ تؤدي إسرائيل دوراً مهماً في تشكيل التوازنات الإقليمية، بينما يشكل مجلس التعاون الخليجي عاملاً آخر بفضل استثماراته ومصالحه في المنطقة أو جورها الجغرافي، في حين تسعى لتعزيز نفوذها مما يخلق تنافساً مع روسيا الاتحادية، فهذه العوامل الإقليمية تشكل محيطاً معقداً يؤثر على السياسة الروسية تجاه دول وسط أفريقيا.

أولاً/ (إسرائيل): لطالما كانت القارة الإفريقية ولا تزال جزءً مهماً في السياسة الخارجية الإسرائيلية لاسيما في المشروع الاستيطاني خلال القرن العشرين، إذ تم اختيار بعض دول القارة لكي تكون كوطن بديل للشعب اليهودي في حال فشل المشروع الاستيطاني في فلسطين، بالمقابل لم يغب عن إدراك صانعي القرار السياسي الخارجي الإسرائيلي الموارد الاستراتيجية التي تتمتع بها بعض دول القارة الإفريقية، وأهميتها الجيوأمنية في مجال حماية الأمن القومي الإسرائيلي لاسيما تلك إقليم شرق وشمال إفريقيا، فضلاً عن ذلك فقد سعت في الجوانب السياسي إلى محاولة تنويع علاقاتها مع الدول الإفريقية بهدف كسر حاجز العزلة المفروضة عليها من قبل الدول العربية، فقد اقامت بعض العلاقات المحدودة مع بعض الانظمة السياسية في الدول الإفريقية مثل ليبيريا وجنوب إفريقيا خلال حقبة الفصل العنصري، وتجدر الإشارة إلى أنّ السياسة الإسرائيلية تجاه دول وسط إفريقيا ارتكزت بشكل أساسي في أواخر القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين على العامل

الاقتصادي، إذ يعد قطاع الاستخراج لاسيما المعادن مثل الماس والحديد والقصدير والرصاص والزنك في مقدمة الادوات والانشطة التي استغلتها إسرائيل للتغلغل وبناء علاقات مع الانظمة السياسية والزعماء الافارقة في منطقة وسط إفريقيا لاسيما جمهورية إفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية والكاميرون. [١]

فضلاً عما سبق فإسرائيل لا تعتمد في سياستها الخارجية تجاه دول وسط إفريقيا على الادوات الاقتصادية فحسب، وإنما العسكرية ايضاً، فهي تزويد الأنظمة الديكتاتورية بأدوات التجسس، وتدعم بعض حركات التمرد الانفصالية بالأسلحة تحت غطاء الأدوات الزراعية، كما أنها تغذي الحروب الأهلية بهدف اختراق المجتمعات الإفريقية، ولعل ابرز الأمثلة في هذا السياق هي جمهورية الكاميرون، علاوةً على ذلك تأتي مسألة ملاحقة بعض التنظيمات المعارضة لاسيما الاسلامية مثل جماعة بوكو حرام في نيجيريا، إذ تتعاون إسرائيل مع الجيش الكاميرون للحد من انشطتها. [٢]

ولابد من التأكيد إلى أنّ إسرائيل نجحت في السنوات الأخيرة في امتلاك بعض السفارات في دول وسط إفريقيا منها في جمهورية انغولا والكاميرون [٣]، وحتى في الكونغو الديمقراطية[٤]، كما استغلت إسرائيل احتياج جمهورية تشاد للتكنولوجيا الإسرائيلية في مجال الزراعة مما عزز من العلاقات الثنائية بين الطرفين لاسيما في حقبة الرئيس التشادي السابق أدريس ديبي. [٥]

وبالعودة للعلاقات الروسية – الإسرائيلية نجد بأنها شهدت تحسن ملحوظ مع وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى السلطة عام ٢٠٠٠، فقد تطورت العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، كما وقع الطرفين العديد من الاتفاقيات في المجال العلمي والتقني وفي القطاع الزراعي والصحي والتعاون في المجال البحري وحتى في مجال أبحاث الفضاء وتكنولوجيا المعلومات. [٦]

بيد أنّ التعاون الثنائي بين الطرفين استمر حتى مع اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١، إذ شهدت المدة بين عامي ٢٠١٣-٢٠١٤ تزايد الانشطة التعاونية بين الطرفين لتشمل مجالات التكنولوجيا فائقة التطور كالنانو، ومع بدء التدخل العسكري الروسي في سوريا عام ٢٠١٥، دخلت العلاقات بين الطرفين فصلاً جديداً، إذ شهد هذا العام تنسيقاً امنياً عالي المستوى، بهدف السماح للجيش الإسرائيلي باستهداف فصائل المقاومة في سوريا لاسيما تلك تراها الحكومة الإسرائيلية موالية لإيران مثل حزب الله اللبناني. [٧]

بالمقابل شهدت العلاقات بين إسرائيل وروسيا الاتحادية في العام ٢٠٢٢ بعض التوترات نتيجة اتهام الجانب الإسرائيلي للروس بدعم إيران، وكذلك الحال في العام ٢٠٢٣ مع بدء عمليات طوفان الاقصى، لم تصنف الحكومة الروسية حركة حماس كجماعة إرهابية رغم الضغوطات الإسرائيلية، وبالتالي وفي ظل هذه التحولات على صعيد العلاقات الثنائية، يمكن القول رغم التحديات التي واجهت الطرفين فأن المصالح بينهما في العديد من الملفات هي من تجبرهما على التعاون المشترك في العديد من الملفات الإقليمية وحتى الدولية. [٨]

نستطيع القول أن إسرائيل كانت ولا تزال تشكل محدداً للسياسة الروسية تجاه دول وسط إفريقيا، إذ يمكن أنّ تتلاقى مصالح إسرائيل بروسيا الاتحادية لاسيما في دعم بعض الأنظمة السياسية المتهمة

بالاستبداد والواقعة تحت العقوبات الدولية، وتقديم المساعدات في مجالات مثل الزراعة، المياه، والصحة، فضلاً عن امكانية التعاون بينهما في بعض الملفات لتجنب التصادم، مما يخلق نوعاً من التوازن في السياسات الإقليمية هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى يظهر التنافس بينهما فقد تتعارض مصالحهما في مجالات الاستثمار بمشاريع الطاقة والتنقيب عن المعادن، إذ تسعى كل منهما لتعزيز نفوذها الاقتصادي، وهذا التباين قد يدفع بكلا الطرفين إلى إعادة ترتيب الاولويات وفق اجنداتهم الخارجية.

ثانياً/ دول مجلس التعاون الخليج العربي: ركزت دول مجلس التعاون الخليجي في علاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية على دول منطقة شرق إفريقيا وبالتحديد القرن الإفريقي، كما شهدت العلاقة بين الطرفين تحولات على مر السنوات الماضية لاسيما في مجال الأمن والاقتصاد، بالمقابل فإن ما جعل دول مجلس التعاون الخليجي تزيد من اهتمامها بدول القرن الإفريقي دون غيرها من المناطق الجغرافية الأخرى في القارة الإفريقية، وجود أطلاله لبعض دولها على البحر الأحمر فالأخير يعد ممر بالغ الأهمية في المجال التجاري، فضلاً عن ذلك مقربتها الجغرافية من منطقة الخليج العربي، علاوةً على ما سبق فدول مجلس التعاون الخليجي كغيرها من القوى الإقليمية والدولية كانت توجهاتها مدفوعة حيال منطقة القرن الإفريقي إلى جانب ما سبق بتوفر كميات هائلة من الموارد الطبيعي لاسيما المعادن والنفط والغاز الطبيعي، أضف إلى ذلك، توفر مساحات كبيرة من الاراضي الصالحة للزراعة والتي لم تستثمر بصورة صحيحة من الدول الإفريقية، وفي السياق نفسه، فقد ركزت المملكة العربية السعودية وقطر والأمارات العربية المتحدة على ترسيخ مصالحها ووجدها في منطقة القرن الإفريقي للتصدي لمنافسيهم الإقليميين ودعم الأنظمة الموالية لهم.[٩]

بالمقابل فأن أكبر مشكلة واجهتها سياسات دول مجلس التعاون الخليجي إزاء دول منطقة وسط إفريقيا لاسيما جمهورية تشاد، هو التاريخ السياسي والبعد العرقي الذي تسبب على مدار السنوات الماضية بحدوث صراعات وأزمات كانت اطرافها العرب والأفارقة، ولعل حدوث الأزمة في إقليم دارفور بالسودان بين العرب والزنوج أدى إلى حدوث نفور عرقي (عربي–إفريقي)، مما ترك صورة نمطية مفادها بأن العرب يضطهدون الإفارقة.[١٠]

بيد أن الكويت هي الأخرى استخدمت في سياستها الخارجية حيال دول وسط إفريقيا البعد الاقتصادي كوسيلة لتعزيز العلاقات مع دول هذه المنطقة، فمنذ العام ٢٠٠٥ استثمرت شركة الاتصالات الكويتية (زين) في جمهورية الكاميرون، كما تعمل الشركة الكويتية مع حكومات دول هذه المنطقة وتستثمر بشكل كبير في القطاع الخاص المحلي لاسيما في تشاد والغابون والكونغو الديمقراطية والكونغو، فضلاً عن ذلك فالكويت تمتلك حصص كبيرة وأسهم في العديد من شركات الهاتف المحمولة في دول وسط إفريقيا كما هو الحال في جمهورية الغابون وإفريقيا الوسطى، ولايفوتنا أنّ ننوه إلى أنّ الأمارات العربية المتحدة تعد أكثر دول مجلس التعاون الخليجي اهتماماً بالقطاع الاستخراجي لاسيما المعادن، إذ استثمرت شركة رأس الخيمة الإماراتية مبلغ قدره ٣٠ مليون دولار أمريكي في جمهورية الكونغو

الديمقراطية عام ٢٠٠٧ وتحديداً بمنطقة لوبومباشي، لاستخراج معادن مثل النحاس والكوبلت والجير، ويأتي هذا التوجه الأماراتي في سياق اشتداد التنافس الإقليمي والدولي على ثروات دول القارة الإفريقية بشكل عام ووسط إفريقيا بشكل خاص.[١١]

وعند الحديث عن دول مجلس التعاون الخليج العربي كمحدد للسياسة الروسية تجاه القارة الإفريقية، نجد بأنه قد ظهر واضحاً في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر فقط، وذلك لان الروس فضلوا زيادة انشطتهم واهتماماتهم هناك بهدف استعادة مكانة بلادهم كقوة عظمى في النظام الدولي بالتوزاي مع التحركات الرامية لتقويض النفوذ الغربي، وفي هذا الإطار آجري المسؤولين الروس العديد من الزيارات الرسمية للمملكة العربية السعودية وقطر والامارات العربية المتحدة والكويت في السنوات الماضية، وتأتي هذه الخطوات في إطار المساعي الروسية لإشراك وربط دول منطقة القرن الأفريقي بدول الخليجية، وما يؤكد صحة ما تقدم حول التنسيق الخليجي – الروسي في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، ففي العام ٢٠١٩ أعلنت الخارجية الروسية عن خطط لبناء مركز خدمات لوجستية في جمهورية إريتريا، وقد ساعدت الإمارات العربية المتحدة في تسهيل هذه الخطوة عبر الاضطلاع بدور مهم في اتفاق السلام بين إثيوبيا وإريتريا.[١٢]

يبدو مما تقدم أن لدول مجلس التعاون الخليج العربي تواجد وتأثير محدود في دول منطقة وسط إفريقيا، لكنها رغم هذا يظهر كمحدد غير مباشر للسياسة الروسية هناك عبر تحركاتها في المناطق القريبة جغرافياً منها وتحديداً في منطقة القرن الإفريقي وشمال أفريقيا، بالمقابل فقد أثبتت التحولات الإقليمية الدولية في السنوات الماضية بأن الساسة الروس قد أخذوا بعين بالنفوذ الخليجي وهم يخططون لتوسع في القارة الإفريقية مثل ما حدث بين روسيا الاتحادية والإمارات العربية المتحدة في إريتريا عام ٢٠١٩، إذ ساعدت الحكومة الاماراتية الجانب الروسي على انشاء قاعدة لوجستية في ميناء عَصَب الارتيري، فضلاً عن ذلك، تحاول الحكومة الروسية بقيادة الرئيس فلاديمير بوتين إلا تتصادم مع المصالح الخليجية، لاسيما وأنّ دول الخليج العربي تموّل مشاريع إنمائية وتملك نفوذ سياسي بأفريقيا، وروسيا الاتحادية تحتاج علاقات متوازنة معهم لاسيما في السوق النفطية والسياسية الدولية، ومن جهة ثانية، فالوجود الخليجي المحدود في وسط أفريقيا يعطي للروس مجال أوسع للتحرك دون منافسة مباشرة، لكنه يبقى محدداً يمكن أنّ يهدد المصالح الروسية مستقبلاً ليس في منطقة القرن الإفريقي او شمال إفريقيا بل وحتى في وسط إفريقيا.

ثالثاً/ تركيا: سعت تركيا منذ العام ١٩٩٨ في سياستها الخارجية إلى الانفتاح على القارة الإفريقية من أجل تحقيق نقلة نوعية في إطار علاقاتها الخارجية على الصعيد السياسي والعسكري والاقتصادي وحتى الثقافي، وفي السياق نفسه أعدت مستشارية التجارة الخارجية في الجمهورية التركية في بداية العام ٢٠٠٣ "استراتيجية تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية"، وأعلنت الحكومة التركية عن أنّ العام ٢٠٠٥ يعد (عام أفريقيا)، فضلاً عن ذلك أعتمد السياسة التركية حيال إفريقيا على العديد من

الادوات لاسيما السياسية المتمثلة بالزيارات الرسمية لكبار المسؤولين، علاوةً على الادوات الاقتصادية منها الاتفاقيات التجارية والتعاون المشترك، أضف إلى ذلك فتركيا حصلت في العام ٢٠٠٥ على صفة عضو مراقب في منظمة الاتحاد الإفريقي مما يبرهن على استمرار الساسة الأتراك بسعيهم لتعزيز النفوذ في القارة الإفريقية.[١٣]

بالمقابل تحظى جمهوريات وسط إفريقيا بأهمية خاصة في الإدراك الاستراتيجي للقوى الإقليمية والدولية لاسيما لدى تركيا، إذ تركز الأخيرة بشكل خاص على بعض جمهوريات هذه المنطقة، وتأتي جمهورية الكاميرون في مقدمتها، وذلك لاحتواء اراضيها كميات كبيرة من الثروات الطبيعية والمعدنية وخاصة النفط والذهب والألمنيوم والقصدير والفضة والألماس، فضلاً عن مساحاتها الشاسعة الصالحة للزراعة، ولذلك نجد بأن العام ٢٠١٢ قد شهد افتتاح السفارة التركية في العاصمة الكاميرونية ياوندي، وتجدر الإشارة إلى أن الاتراك لم يركزوا في توجهاتهم إزاء منطقة وسط إفريقيا على القطاع الاستخراجي فحسب، وإنما استثمروا في مجال الطيران المدني وتسير الرحلات بين البلدين (ياوندي– اسطنبول)، إلى جانب ذلك اعتمد الاتراك على الادوات الثقافية عبر افتتاح العديد من المساجد في العاصمة ياوندي، فضلاً عن بعض المشاريع التعليمية والثقافية في العديد من مناطق البلاد، وذلك بدعم من وكالة التعاون والتنسيق (تيكا) التابعة لرئاسة الوزراء التركية.[١٤]

أما فيما تركيا كمحدد للسياسة الروسية تجاه دول وسط إفريقيا، فقد برز دور الاتراك بشكل واضح كمنافس للقوى الغربية والروس في منطقة الساحل الإفريقي، بعد اغتيال الرئيس التشادي السابق أدريس ديبي عام ٢٠٢١ وتعرض المنطقة للعديد من الاضطرابات والازمات الأمنية والسياسية والذي رافقه تراجع للنفوذ والفرنسي والأمريكي بشكل خاص، فقد استثمرت الحكومة التركية هذا الأمر ووقعوا مع الجانب التشادي العديد من الاتفاقيات الثنائية بالتوازي مع زيارة الرئيس التشادي محمد أدريس ديبي للعاصمة التركية أنقرة عام ٢٠٢١، وبالتالي ربما تصبح منطقة الساحل الإفريقي ساحة جديدة للتنافس بين تركيا وروسيا الاتحادية لاسيما مع وجود مساعي تركية لأنشاء قاعدة عسكرية لها في جمهورية تشاد، وهذا الأمر يمكن أنّ يشكل ورقة جديدة تضاف لأوراق المقايضة بينهما، لاسيما مع تعدد الملفات الخلافية بين الطرفين.[١٥]

وبحلول نوفمبر من العام ٢٠٢٤ اعلنت الحكومة التشادية انهاء اتفاقية التعاون العسكري مع الجانب الفرنسي، بالمقابل تستعد تركيا بحسب بعض التقارير الغربية التي تتمركز قواتها بمدينة أبيشي شرق تشاد، للدخول لقاعدة فايا لارجو التشادية الواقعة على مقربة من الحدود الليبية، ضمن مساعي تركيا لاستثمار الفراغ الفرنسي بهدف تعزيز حضورها العسكري في المنطقة، مع الإشارة إلى أن حكومات دول الساحل الإفريقي تفضل التعاون مع الروس ايضاً إلى جانب الاتراك، مما يدلل بصورة أو بأخرى على التنافس المحتدم بينهما على تعزيز النفوذ وإيجاد منافذ تمويلية لتنفيس عن أزماتهما الاقتصادية والمالية التي ظهرت بشكل واضح لدى الجانب التركي بالتزامن مع سياسات الرئيس التركي رجب طيب اردوغان التي تسببت في خسارة البلاد العديد من الأسواق الخارجية.[١٦]

يمكن القول أنّ تركيا أصبحت لاعباً مهماً في منطقة وسط أفريقيا في السنوات الأخيرة، مستغلة تراجع النفوذ الغربي لاسيما الفرنسي والأمريكي، فقد قامت بتعزيز علاقاتها مع دول مثل الكاميرون عبر اتفاقيات اقتصادية وتجارية، فضلاً عن التعاون الثقافي والتعليمي، وهذا التوسع التركي في المنطقة يضع ضغوطاً على السياسة الروسية التي أيضاً تسعى لتعزيز نفوذها هناك، مما يؤدي إلى نوع من التنافس في ظل تغير موازين القوى، وبالتالي فأن التوجه التركي قد يؤثر على السياسة الروسية ويجبرها على إعادة حساباتها في المنطقة، ولابد من التأكيد في هذا السياق إلى أنّ التأثير التركي على السياسة الروسية في وسط أفريقيا يمكن أن يكون مباشراً وغير مباشر، فالأول، يمكن أن يؤدي التوسع التركي في الاستثمارات والبنية التحتية إلى منافسة روسيا الاتحادية على النفوذ الاقتصادي، مما قد يدفع بالروس لإعادة تقييم ادوات سياستهم، أما الثاني، فالتعاون الثقافي والتعليمي التركي مع دول المنطقة يعزز علاقاتها ويخلق نفوذاً ناعماً لاسيما في ظل وجود جاليات اسلامية بأعداد كبيرة في بعض دول وسط إفريقيا مثل جمهورية تشاد، مما قد يؤثر على توجهات تلك الدول بعيداً عن التأثير الروسي، أم في الجانب السياسي فقد يغير هذا التوازن في العلاقات مع الدول الأفريقية من شكل التحالفات الإقليمية، مما يضع روسيا الاتحادية في موقف تحتاج فيه إلى إعادة التموضع والتعاطي بطريقة أكثر براغماتية مع دول وسط إفريقيا، ومن المرجح أنّ يؤدي هذا التنافس إلى ديناميكية جديدة في المنطقة.

المطلب الثاني: المحددات الدولية

تتأثر السياسة الروسية تجاه دول وسط أفريقيا بعدة محددات دولية رئيسة، فالولايات المتحدة تؤدي دوراً مهماً في تشكيل التوازنات الجيوسياسية عالمياً وإقليمياً هناك، بينما شكلت الصين منافساً اقتصادياً كبيراً في المنطقة، أما فرنسا، فتحتفظ بنفوذ تاريخي واقتصادي في دول هذه المنطقة التي تعدها جزءاً من إرثها التاريخي، ولذلك تشكل هذه القوى الدولية إطاراً معقداً يؤثر على توجهات روسيا الاتحادية حيال دول هذه المنطقة، مما يجعلها تتحرك بحذر لتحقيق مصالحها في ظل هذا التنافس الدولي.

أولاً/ الولايات المتحدة الأمريكية: لم تبرز أهمية القارة الإفريقية في التخطيط الاستراتيجي والسياسي الأمريكي، إلا في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية، ويرجع السبب في ذلك لسياسة العزلة التي انتهجتها الولايات المتحدة الامريكية بالاعتماد على مبدأ مونرو الرامي لعدم التدخل في أي منطقة في العالم للحفاظ على استقلالها وبناء دولتها وإعانة الدول المجاورة لها، فمع اندلاع الحرب الباردة بدأ الساسة الأمريكان بالاهتمام بالقارة الإفريقية بالتوازي مع تزايد حدة الاستقطاب الدولي بين المعسكر الشرقي والغربي، وظهور حركات التحرر في القارة، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير سياستها اتجاه القارة، وأصبح هدف محاصرة توسع الشيوعية في القارة في صلب اهتماماتها، وقد ظهرت خلال هذه المرحلة عدد من المنظمات المهتمة بالشؤون الإفريقية ومنها اللجنة الأمريكية الخاصة بأفريقيا ومجلس الشؤون الإفريقية والمعهد الأمريكي الإفريقي، وما يمكن ملاحظته خلال الحرب الباردة اهتمام الأمريكيين بالثروات الطبيعية والمعدنية التي تمتلكها دول القارة الإفريقية لاسيما الطاقة خاصةً بعد اكتشاف النفط في ساحل خليج غينيا عام ١٩٦٠، ولكن مع انتهاء الحرب الباردة فقد أصبحت الاهداف الامريكية والاولويات تركز على دمج دول القارة الإفريقية بالمنظومة الاقتصادية الجديدة الرأسمالية التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية.[١٧]

بالمقابل فقد ركز الساسة الامريكيين منذ مطلع القرن الحادي والعشرين على منطقة القرن الإفريقي بشكل خاص، لاسيما بعد أنّ اثبتت التحقيقات بتورط جماعات إرهابية صومالية بتفجيرات السفارة الأمريكية في تنزانيا وكينيا عام ١٩٩٨، وتكرر الأعمال الإرهابية في أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، وبالتالي أطلقت الإدارة الأمريكية ما يعرف بالحرب على الإرهاب لمحاربة تنظيم القاعدة الإرهابي، وتوافد المسؤولين الأمريكيان لدول شرق إفريقيا منها كينيا واثيوبيا وارتيريا وحتى جيبوتي، وقد نجحت الولايات المتحدة الامريكية في انشاء قاعدة عسكرية لمونيه في جيبوتي عام ٢٠٠٢.[١٨]

وفي سياق التنافس الروسي– الأمريكي لم تؤدي المساعدات المشروطة من قبل الأمريكيين إلى تعزيز العلاقات الأمريكية – الإفريقية فحسب، وإنما سمحت للروس بالدخول كمنافس جديد في القارة الإفريقية بشكل عام ووسط إفريقيا كجزء منها، إذ أستغل الروس هذه المشروطية التي يصعب تطبيقها في معظم الدول الإفريقية، واعلنوا عن نواياهم بمساعدة الدول هناك دون الحاجة إلى تطبيق بعض المعايير كتلك التي تحاول الدول الغربية فرضها على الانظمة السياسية الإفريقية.[١٩]

وبحلول العام ٢٠١٨ انخفضت حدة التنافس الروسي– الأمريكي بالتزامن مع انخفاض المشاركة الأمريكية في القارة، واتخاذ إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قرار تقليص جهود مكافحة الإرهاب في المنطقة، على الرغم من التهديد الإرهابي المتزايد في العديد من الدول الإفريقية ومن ضمنها دول وسط إفريقيا، بالمقابل فقد سارع الروس إلى ملء هذا الفراغ الأمني، عبر تقديم بلادهم كشريك موثوق به للدول الإفريقية، وبحلول العام ٢٠١٩ انعقدت القمة (الروسية – الإفريقية) وقد حضرها العديد من الزعماء الإفارقة، فضلاً عن ذلك، ففي العام ٢٠٢٣ وفي اثناء الحرب الروسية – الاوكرانية واحتدام التنافس الروسي الأمريكي عالمياً، جرى انعقاد القمة الروسية – الإفريقية الثانية رغم الضغوط التي مارستها الدول الغربية لكنها شهدت حضور ١٧ دول إفريقية ومن ضمنها [٢٠] بعض دول وسط إفريقيا ولعل ابرزها جمهورية الكاميرون وإفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية [٢١]، وجرى توقيع العديد من الاتفاقيات في مجالات الفضاء وأمن المعلومات ومكافحة الإرهاب، وفي ديسمبر العام ٢٠٢٤ اعلن الرئيس الأمريكي السابق جوزيف بايدن عن البدء بمشروع ممر لوبيتو، وقد قوبل هذا الأمر بإعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن مبادرة لتعزيز الدعم الروسي للدول الإفريقية، متضمنة إنشاء صندوق تنموي جديد، مع التركيز على مجالات مثل مكافحة الإرهاب، القضاء على الفقر، تحسين الأمن الغذائي، والتعامل مع الكوارث الطبيعية.[٢٢]

في الختام، يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية تشكل محدداً رئيساً لسياسة الروسية تجاه دول وسط أفريقيا، عبر تأثيرها المباشر وغير المباشر، سياسياً تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز نفوذها عبر تحالفات دبلوماسية للحد من الأنشطة الروسية، بينما تتجه روسيا الاتحادية للتواجد وبناء النفوذ من خلال الاتفاقات الأمنية والاقتصادية لاسيما في الدول التي تعرضت للعقوبات من قبل الإدارات الغربية، إما اقتصادياً فالبلدين يتنافسان على المشاريع الاقتصادية والتجارية لاسيما في قطاع الطاقة والمعادن، مما يجعل الدول هذه المنطقة في موقف استراتيجي حساس، عسكرياً فالأمريكيين يسعون إلى بناء شراكاتهم الأمنية عبر الاعتماد على العامل الاقتصادي والمساعدات، في حين يسعى الروس لتوسيع النفوذ بالاعتماد

على الشركات الأمنية مثل فاغنر، ولذا فإن هذا التنافس المحتدم بين الدولتين يخلق ديناميكيات معقدة تؤدي إلى استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في منطقة وسط إفريقيا ودولها.

ثانياً/ الصين: شهدت السياسة الصينية تجاه دول القارة الإفريقية تحولات عديدة، إذ ركزت في بادئ الأمر على الجوانب السياسية ثم انتقل اهتمامها للأبعاد الاقتصادية، وتمحورت أهداف الصين خلال مرحلة ما قبل الاستقلال بالسعي للحصول على دعم الدول الإفريقية في نضالها لمناهضة الاستعمار، وبعد حصولها على الاستقلال سعى الساسة الصينيون للحصول على الاعتراف الدبلوماسي بدولتهم من قبل الدول الإفريقية، فضلاً عن ذلك فقد ركزت الحكومة الصينية خلال حقبة الستينات على استعادة مقاعدها في منظمة الأمم المتحدة بدلاً عن تايوان، ومنذ تلك المرحلة بدء التنافس بين الاتحاد السوفيتي والصين على مناطق النفوذ في القارة الإفريقية، واعتمد الطرفين على المساعدات كوسيلة للتقرب من الزعماء الأفارقة، وبعد وفاة الزعيم الصيني ماوتسي تونغ عام ١٩٧٦، شهدت السياسة الصينية تجاه القارة الإفريقية بشكل عام ووسط إفريقيا كجزء منها تراجعاً في التمثيل الدبلوماسي والمساعدات نظراً للظروف الداخلية التي عاشتها الصين خلال تلك المرحلة، وبحلول أواخر حقبة الثمانيات والتسعينيات عادت الصين بقوة للقوة الإفريقية من خلال زيارات كبار مسؤوليها.[٢٣]

وعند الحديث عن السياسة الصينية تجاه دول وسط إفريقيا لاسيما انغولا نجدها اعتمدت بشكل كبير على الادوات الاقتصادية منها القروض، إذ تم منحها للحكومة الانغولية مقابل الحصول من قبل الأخيرة على تراخيص للاستحواذ على النفط الانغولي، ولم يقف الأمر عن القطاع النفطي بل توسع ليشمل قطاعات اخرى مما يدل على أهمية جمهورية انغولا في المدرك الاستراتيجي ليس الصيني فحسب وانما للقوى الدولية الأخرى.[٢٤]

وفي السياق نفسه لم يتغير نهج الصين في التعاطي مع تشاد ايضاً، إذ اصبحت الاخيرة من أكبر الشركاء التجاريين مع الصين وما يدلل على ذلك اعلان الرئيس الصيني تشي جي بينغ والتشادي محمد أدريس ديبي عام ٢٠٢٤ ان العلاقات بين البلدين وصلت إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، وبين الرئيس الصيني قائلاً "إن الصين وتشاد انخرطتا في تعاون متبادل المنفعة وحققتا نتائج هامة في أطر مثل مبادرة الحزام والطريق".[٢٥]

إلى جانب ما سبق تمثل الصين محدداً للسياسة الروسية تجاه القارة الإفريقية بشكل عام ودول منطقة وسط إفريقيا كجزء منها بشكل خاص، فهي تعد منافساً اقتصادياً بخلفية سياسية، ويظهر هذا الأمر عبر رغبة الحكومة الروسية والصينية بجعل دول القارة الإفريقية خط الدفاع الأول عن حدودهما الجيوستراتيجية لاسيما وأنّ القارة الإفريقية تقع بين العالمين القديم والجديد، فمنذ مطلع الألفية الجديدة، وبعد احتدام التنافس بين القوى الإقليمية والدولية ووصول الولايات المتحدة الأمريكية إلى حدود الصين وروسيا الاتحادية، ولذلك سعت إدارات كلا الطرفين للتغلغل في منطقة الساحل الإفريقي لما لها من أهمية في المدرك الاستراتيجي لكلاهما، فضلاً عن اضطرابات هذه المنطقة سياسياً وأمنياً مما سهل على الروس والصينين التوغل وبناء علاقات مع الانظمة السياسية هناك.[٢٦]

وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك العديد من التقارير الغربية التي افادت بوجود شراكات استراتيجية بين شركات (ESSD) الروسية والصينية، فرغم أنّ مستوى هذه الشراكة اقتصر على الجانب الداخلي في كلا البلدين، ومع ذلك فمن الممكن أن يتوسع هذا النطاق في نهاية المطاف ليصل إلى بعض مناطق القارة الإفريقية ودولها، فمن الممكن أن تستعين الحكومة الصينية بشركات (ESSD) الروسية لحماية مصالحها في البلدان المضطربة أمنياً وسياسياً لاسيما في دول منطقة وسط إفريقيا مثل جمهورية إفريقيا الوسطى، وبالتالي يمكن أنّ تسلط هذه الديناميكيات للتعاون الصيني – الروسي في إفريقيا وخارجها الضوء على أمكانية التكامل بين النموذجين في المستقبل القريب أو البعيد.[٢٧]

نافلة القول تؤدي الصين دوراً متزايداً في التأثير على السياسة الروسية تجاه دول وسط أفريقيا، إذ تسعى الصين لتعزيز وجودها الاقتصادي والاستراتيجي في هذه المنطقة، مما قد يضع روسيا الاتحادية أمام تحديات جديدة، فالصين، بفضل أدوات الاقتصادية مثل الشركات والقروض والاستثمار، قد تؤثر على سياسات الدول الأفريقية، مما يجعل روسيا تعيد حساباتها في علاقاتها مع هذه الدول، ومن جهة أخرى، يمكن للروس والصينيين التعاون لتعزيز مصالحهما المشتركة في المنطقة، عبر تنسيق السياسات الاقتصادية والاستثمارية، فهذا التعاون قد يساعدهما على مواجهة الضغوط الغربية لاسيما الأمريكية، ويعزز من مكانتهما كقوتان مؤثرتان في المنطقة، وبالتالي، فإن التوازن بين مصالح الصين وروسيا الاتحادية في وسط أفريقيا قد يخلق ديناميكيات جديدة في العلاقات الدولية، ويؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على السياسات الغربية في تلك المنطقة.

ثالثاً/ فرنسا: يرجع التاريخ الاستعماري الفرنسي للقارة الإفريقية إلى بداية القرن السادس عشر، إذ كونت لنفسها إمبراطورية استعمارية كبيرة، وأقامت فرنسا دعائم إمبراطورية استعمارية جديدة بداية من عام ١٨١٧، وكان الحافز وراء الحملة الاستعمارية الجديدة هو استرجاع هيبة فرنسا على الصعيد الخارجي، بالمقابل شكلت القارة الإفريقية إحدى أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية، وهذا الأمر عبر عنه صراحةً الرئيس الأسبق فرانسوا ميتران في القمة الفرنسية التي عقدت في بيارتيز بفرنسا عام ١٩٩٤، إذ أكد للحاضرين "أنه من دون إفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين، فالقارة الإفريقية كانت مجد فرنسا ومنطقة نفوذها التاريخية"، فضلاً عن ذلك فقد تمحورت أهداف السياسة الفرنسية تجاه القارة الإفريقية بشكل عام ووسط إفريقيا كجزء منها في فرض الهيمنة المباشر وغير المباشرة على الدول الإفريقية لاسيما تلك المهمة منها، علاوةً على مواجهة نفوذ القوى الإقليمية والدولية، وحماية مصالحها الاقتصادية والأمنية هناك، وفي هذا السياق تمقل دول الساحل الإفريقي ومنها بعض دول وسط إفريقيا مثل تشاد فقد أولى الفرنسيون اهتماماً خاصةً بها بالنظر لموقعها المهمة في قلب القارة الإفريقية، إلى جانب ذلك فمنطقة الساحل الإفريقي تعد من بين الأكثر اضطراباً من الناحية الأمنية والسياسية وانتشار للجماعات المتطرفة والإرهابية، ولذلك نجد بأن الفرنسيون قد انشئوا قاعدة عسكرية لهم في عاصمة جمهورية تشاد أنجمينا، للانطلاق منها لمحاربة الإرهاب والمنافسين وقد تم اطلاق العديد من العلميات

العسكرية مثل عملية برخان التي تلخصت أهدافها المعلنة في منع تهريب الأسلحة والاتجار بالبشر وأشكال الجريمة المنظمة التي لها علاقة بالجماعات الإرهابية.[٢٨]

وفي السنوات الأخيرة شرعت بعض دول وسط إفريقيا نحو الخروج من عباءة المستعمِر الفرنسي وفي مقدمتها جمهورية الغابون وإفريقيا الوسطى وتشاد غينيا كوناكري بهدف تنويع شراكاتها فيما نجحت بعض هذه الدول وفشلت الأخرى، فبالتوازي مع اغتيال الرئيس التشادي السابق أدريس ديبي عام ٢٠٢١ سارعت فرنسا لدعم محمد إدريس ديبي للحصول على فترة انتقالية انتهت بتنصيبه رئيساً منتخباً للبلاد، أما فيما يخص جمهورية غينيا كوناكري فقد حدث انقلاب في العام نفسه من تدبير المؤسسة العسكرية بقيادة "ممادي دومبويا" الذي اعتقل الرئيس "ألفا كوندي"، بسبب سعيه المتواصل نحو تنويع شراكات بلاده لاسيما مع الجانب الروسي، في حين شهدت الغابون انقلاباً عسكرياً عام ٢٠٢٣، بالتزامن مع ورود تقارير استخباراتية فرنسية تفيد بأن قدراً من عدم الرضا يتراكم لدى بعض العسكريين غير الموالين لفرنسا، بما ينذر باستيلائهم على السلطة، لاسيما في ظل الحالة المرضية للرئيس علي بونجو، والتي أدت إلى ارتخاء قبضته الأمنية والسياسية ونصبوا الجنرال "بريس أوليجي نجويما" رئيساً لفترة انتقالية.[٢٩]

وبالتالي فقد شكلت فرنسا على الدوام محدداً للسياسة الروسية تجاه دول وسط إفريقيا، ففي أثناء الدعم الفرنسي لجمهورية إفريقيا الوسطى عام ٢٠٢١ لقمع الاضطرابات والمعارضة الداخلية ضمن (عملية سانجاريس)، والتي لم تحقق أهدافها المرجوة سارعت حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى بطلب رسمي من الحكومة الروسية لمساعدتها على فرض والأمن والاستقرار في البلاد، وقد قوبل هذا الأمر بسحب القوات الفرنسية بشكل كامل، مما سهل على الروس التغلغل في جمهورية إفريقيا الوسطى وتكثيف حضورهم العسكري هناك.[٣٠]

وتجدر الإشارة إلى أن القارة الإفريقية بشكل عام ووسط إفريقيا كجزء منها بشكل خاص اكتسبوا اهتماماً خاصاً من جانب القوى الدولية في أعقاب اندلاع الحرب الروسية–الأوكرانية، سعت بعض القوى الدولية إلى نقل جزء من صراعاتها للسيطرة على النظام الدولي إلى القارة الإفريقية، فضلاً عن محاولات هذه القوى تعويض الخسائر التي منيت بها من جراء الحرب الروسية – الأوكرانية، والعقوبات المفروضة على روسيا الاتحادية لاسيما فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية، فقد نظرت هذه القوى إلى التقارب مع دول القارة بوصفها إحدى أدوات الانتصار في هذا الصراع.[٣١]

ومن هذا المنطلق فإن التهديد الأكثر إيلامًا للنفوذ الفرنسي في دول الساحل الإفريقي هو الوجود العسكري الروسي المتزايد في هذه المنطقة، إذ تقدم روسيا الاتحادية الخدمات الأمنية عبر شركاتها الرسمية وغير الرسمية، فضلاً عن وجود مدربيها العسكريين، وأفرادها الداعمين القادرين على تغيير الواقع على الأرض، في الوقت الذي لا توجد فيه قوة عظمى أخرى قادرة أو راغبة في الالتزام بهذه الأنشطة في المنطقة؛ ومن ثم فإن العودة العسكرية الروسية إلى منطقة الساحل تشكل تهديدًا ومنافساً حقيقياً مباشرًا للتفوق الفرنسي في الشؤون الأمنية في القارة الإفريقية.[٣٢]

ختاماً يمكن القول أنّ فرنسا تؤدي دوراً مؤثراً في تحديد السياسة الروسية تجاه دول وسط أفريقيا، وذلك عبر تأثيرها المباشر وغير المباشر على المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، فالتواجد والنفوذ الفرنسي في المنطقة يفرض على روسيا الاتحادية إعادة النظر في تحالفاتها واستراتيجياتها، مما يجعلها تتكيف مع التحديات التي تفرضها فرنسا، في المقابل، تسعى روسيا الاتحادية للاستفادة من هذه الديناميكيات لتعزيز مصالحها، مما يخلق توازناً هشاً في المنطقة وبذلك، فإن العلاقة بين الروس والفرنسيون في منطقة إفريقيا الوسطى تظل محكومة بتوازنات معقدة، تعكس المصالح المتشابكة والتحديات المشتركة.

الخاتمة

يمكن القول أن السياسة الروسية تجاه دول وسط أفريقيا تتشكل من تداخل عوامل إقليمية ودولية معقدة، على الصعيد الإقليمي، أدت إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليج العربي وتركيا دوراً مهماً في تشكيل ملامح السياسة الروسية، عبر مصالحهم الاقتصادية والسياسية في المنطقة، أما على الصعيد الدولي، فهناك تأثيرات كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا، التي تسعى للحفاظ على نفوذها ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

ومن خلال تحليل هذه المحددات، يمكن ملاحظة أن روسيا الاتحادية تعمل على توازن دقيق بين هذه القوى لتأمين مصالحها الاستراتيجية، سواء كان ذلك عبر تعزيز التعاون الاقتصادي أو التدخل في الشؤون الأمنية والسياسية.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات هي:

١. **تأثير التوازن الإقليمي:** تسعى روسيا لتحقيق توازن بين نفوذها والإمكانيات التي توفرها دول الخليج، إذ تعمل على تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع هذه الدول لتخفيف الضغوط عليها من القوى الدولية.

٢. **أهمية الأمن الغذائي:** تسعى روسيا لتعزيز تعاونها مع دول وسط أفريقيا لضمان أمنها الغذائي، مستغلةً الفرص المتاحة في مجال الزراعة والطاقة.

٣. **النفوذ الثقافي والتاريخي:** تستفيد روسيا الاتحادية من علاقاتها التاريخية والثقافية مع بعض دول أفريقيا لتعزيز نفوذها، لاسيما في مجالات التعليم والتدريب.

٤. **التحديات البيئية:** تواجه روسيا تحديات بيئية في مشاريعها في أفريقيا، مما يفرض عليها تبني استراتيجيات مستدامة للتأقلم مع المعطيات البيئية الجديدة.

ختاماً نستطيع القول أن فرضية الدراسة قد تم اثباتها وذلك لان القوى الإقليمية إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليج العربي وحتى تركيا، لم تؤثر سلباً على السياسة الروسية تجاه دول وسط إفريقيا على اعتبار أن هذه القوى لا تمتلك من القوة والتأثير ما يؤهلها لمنافسه روسيا الاتحادية أو حتى تهديد مصالحها الاستراتيجية جوهرياً.

الهوامش:

(١) عبد الغني سلامة مقدمة، اسرائيل على الجبهة الإفريقية دراسة في العلاقات الإسرائيلية–الإفريقية، مركز الأبحاث الفلسطيني، في: https://2u.pw/u2CQ4 (٢٠٢٥/٨/١)

(٢) وليد عبد الحي، التغلغل الأمني الإسرائيلي في إفريقيا جنوب الصحراء، ورقة علمية (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٢٢)، ص ٣.

(٣) عبد الرؤوف أرناؤوط، ثلاثية تأملها دول إفريقية من إسرائيل وأخرى يريدها نتنياهو (تحليل)، وكالة الاناضول، ٢٠١٨/١١/٢٧، في: https://2u.pw/b4465 (٢٠٢٥/٨/١)

(٤) حمدي عبد الرحمن، إسرائيل وقوتها الناعمة في أفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، ٢١ فبراير ٢٠١٠، في: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/201172210139875332.html(٢٠٢٥/٨/١)

(٥) عبد الرؤوف أرناؤوط، مصدر سبق ذكره.

(٦) ضياء الدين محمود غازي، العلاقات المصرية – الروسية وتأثيرها على قضايا الشرق الأوسط (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٢١)، ص ٢٠٥.

(٧) بيداء رافع شرقي و ناجى محمد الهتاش، مستقبل المكانة الاسرائيلية في اطار النظرية الواقعية (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٢٤)، ص ٢٠٦–٢٠٧.

(٨) ملامح توتر العلاقات بين روسيا وإسرائيل في ضوء حرب غزة، الجزيرة نت، ٢٠٢٣/١٢/٦، في: https://www.aljazeera.net/politics/2023/12/2/(٢٠٢٥/٨/٣)

(٩) يحيي ح زبير، الخليج والقرن الأفريقي الاستثمار في الأمن، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، موجز قضية، ديسمبر ٢٠٢٤، في: https://2u.pw/GSeJjuIL (٢٠٢٥/٨/٥)

(١٠) منشد الوادي الشمري، أهمية إفريقيا في المجال الحيوي لمنطقة الخليج ودول العالم، مجلة إراء حول الخليج، ١ كانون الأول ٢٠١٠، في: https://2u.pw/0ojvf (٢٠٢٥/٨/٥)

(١١) جيهان عبد السلام عباس، واقع ومستقبل الاستثمارات الخليجية في إفريقيا: رؤية تحليلية استشرافية، مجلة اراء حول الخليج، ٢ كانون الاول ٢٠١٩، في: https://2u.pw/7EsbWpMr (٢٠٢٥/٨/٦)

(١٢) آنا بورشفسكايا، هدف مشترك لتحركات روسيا في الخليج وأفريقيا، معهد واشنطن، ٢٨ مارس ٢٠١٩، في: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/hdf-mshtrk-lthrkat-rwsya-fy-alkhlyj-wafryqya (٢٠٢٥/٨/٩)

(١٣) العلاقات التركية مع الدول الأفريقية، Republic of Türkiye Ministry of Foreign Affairs، في: https://2u.pw/Nj66IEg(٢٠٢٥/٨/٩)

(١٤) الكاميرون.. الاقتصاد الصاعد في القارة الإفريقية (تقرير)، وكالة الاناضول، ٢٠١٧/٧/٢٩، في: https://2u.pw/yRuGx(٢٠٢٥/٨/٩)

(١٥) تفاهمات مبدئية أبعاد زيارة الرئيس التشادي الأخيرة إلى تركيا، تقديرات المستقبل، العدد ١٣٨٥ (ابو ظبي: ٢٠٢١)، ص ٢–٣.

(١٦) تركيا تتمدد في تشاد مستغلة الانسحاب الفرنسي، صحيفة الشرق الاوسط اونلاين، ٠٣/٠٢/٢٠٢٥، في: https://2u.pw/qZpUK(٢٠٢٥/٨/١١)

(١٧) التوفيق بوقاعدة، الاستراتيجية الأمريكية اتجاه تجاه إفريقيا: دراسة الدوافع والتحديات، مجلة مدارات سياسية، العدد ١ (الجزائر: ٢٠٢٣)، ص ٥١–٥٢.

(١٨) مهند عبد الواحد النداوي، الاتحاد الأفريقي وتسوية المنازعات: دراسة حالة الصومال (القاهرة: دار العربي للنشر، ٢٠١٥)، ص ١٦٨–١٦٩.

(١٩) محمد الدابولي، تحولات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، ٤ نوفمبر ٢٠١٩، في: https://2u.pw/RC8cNECe (٢٠٢٥/٨/١١)

(٢٠) جيهان عبد السلام عباس، ثلاثية التنافس الاقتصادي العالمي في إفريقيا، قراءات إفريقية، ١٦ يناير ٢٠٢٥، في: https://2u.pw/UEUPkNfr(٢٠٢٥/٨/١٢)

(21) Elena Teslova , Russia says 49 of 54 African countries to take part in 2nd Russia-Africa Summit , Anadolu Ajansı , 25/7/2025 , in link: https://www.aa.com.tr/en/world/russia-says-49-of-54-african-countries-to-take-part-in-2nd-russia-africa-summit/2954327#(12/8/2025)

(٢٢) جيهان عبد السلام عباس، ثلاثية التنافس الاقتصادي العالمي في إفريقيا، مصدر سبق ذكره.

(٢٣) مصطفى جالي، الصين في إفريقيا: تحقيق غايات القارة أم البحث عن المصالح الاستراتيجية؟، ورقة تحليلية (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢١)، ص ٣.

(24) Sumie Yoshikawa , China and Angola: From the Pioneering “Angolan Model” to a “New” Relationship , East-West Center , 25 Nov 2024 , in link: https://www.eastwestcenter.org/publications/china-and-angola-pioneering-angolan-model-new-relationship(13/8/2025)

(٢٥) الرئيسان الصيني والتشادي يعلنان الارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى شراكة استراتيجية، سي جي تي إن العربية، ٢٠٢٤/٩/٤، في: https://arabic.cgtn.com/news/2024-09-04/18311550991496314 89/index.html (٢٠٢٥/٨/١٣)

(٢٦) فريدة روطان، التنافس الروسي الصيني على القارة الإفريقية، مجلة رؤية تركية، العدد ٢(بلا: ٢٠١٨)، ص١٤٢.

(٢٧) دينا محمود، تعاون عابر للحدود: مقارنة النموذجين الصيني والروسي لشركات الأمن في إفريقيا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، ١٩ اكتوبر ٢٠٢٤، في: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9721/(٢٠٢٥/٨/١٣)

(٢٨) هبة خالد جمال عبدالرازق، العلاقات الفرنسية الإفريقية منذ عام ٢٠١٢ “مالي نموذجاً”، المركز الديمقراطي العربي، ٢٦. أبريل ٢٠٢٣، في: https://democraticac.de/?p=89461 (٢٠٢٥/٨/١٣)

(٢٩) سعد ندا، تراجُع النفوذ الفرنسي في إفريقيا: الأسباب والمآلات، تقرير تحليلي (لندن: مركز ابعاد للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٤)، ص ١٠-١١.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١١.

(٣١) هند جمعة علي، مصدر سبق ذكره، ص ٣.

(٣٢) التنافس بين القوى العظمى الفرنسية–الروسية في منطقة الصحراء والساحل، مركز الدراسات العربية الاوراسية، ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٣، في: https://2u.pw/dDdU3KBR (٢٠٢٥/٨/١٣).

قائمة المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية

اولاً/ الكتب:

١) بيداء رافع شرقي و ناجى محمد الهتاش، مستقبل المكانة الاسرائيلية في اطار النظرية الواقعية (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٢٤).

٢) ضياء الدين محمود غازي، العلاقات المصرية – الروسية وتأثيرها على قضايا الشرق الأوسط (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٢١).

ثانياً/ المجلات والدوريات الدراسات:

١) تفاهمات مبدئية أبعاد زيارة الرئيس التشادي الأخيرة إلى تركيا، تقديرات المستقبل، العدد ١٣٨٥ (ابو ظبي: ٢٠٢١).

٢) التوفيق بوقاعدة، الاستراتيجية الأمريكية اتجاه تجاه إفريقيا: دراسة الدوافع والتحديات، مجلة مدارات سياسية، العدد ١ (الجزائر: ٢٠٢٣).

٣) سعد ندا، تراجُع النفوذ الفرنسي في إفريقيا: الأسباب والمآلات، تقرير تحليلي (لندن: مركز ابعاد للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٤).

٤) فريدة روطان، التنافس الروسي الصيني على القارة الإفريقية، مجلة رؤية تركية، العدد ٢(بلا: ٢٠١٨).

٥) مصطفى جالي، الصين في إفريقيا: تحقيق غايات القارة أم البحث عن المصالح الاستراتيجية؟، ورقة تحليلية (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢١).

٦) مهند عبد الواحد النداوي، الاتحاد الأفريقي وتسوية المنازعات: دراسة حالة الصومال (القاهرة: دار العربي للنشر، ٢٠١٥).

٧) وليد عبد الحي، التغلغل الأمني الإسرائيلي في إفريقيا جنوب الصحراء، ورقة علمية (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٢٢).

ثالثا/ الانترنيت:

١) آنا بورشفسكايا، هدف مشترك لتحركات روسيا في الخليج وأفريقيا، معهد واشنطن، ٢٨ مارس ٢٠١٩، في: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/hdf-mshtrk-lthrkat-rwsya-fy-alkhlyj-wafryqya

٢) تركيا تتمدد في تشاد مستغلة الانسحاب الفرنسي، صحيفة الشرق الاوسط اونلاين، ٠٣/٠٢/٢٠٢٥، في: https://2u.pw/qZpUK

٣) التنافس بين القوى العظمى الفرنسية–الروسية في منطقة الصحراء والساحل، مركز الدراسات العربية الاوراسية، ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٣، في: https://2u.pw/dDdU3KBR

٤) جيهان عبد السلام عباس، ثلاثية التنافس الاقتصادي العالمي في إفريقيا، قراءات إفريقية، ١٦ يناير ٢٠٢٥، في: https://2u.pw/UEUPkNfr

٥) جيهان عبد السلام عباس، واقع ومستقبل الاستثمارات الخليجية في إفريقيا: رؤية تحليلية استشرافية، مجلة اراء حول الخليج، ٢ كانون الاول ٢٠١٩، في: https://2u.pw/7EsbWpMr

٦) حمدي عبد الرحمن، إسرائيل وقوتها الناعمة في أفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، ٢١ فبراير ٢٠١٠، في: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/201172210139875332.html

٧) دينا محمود، تعاون عابر للحدود: مقارنة النموذجين الصيني والروسي لشركات الأمن في إفريقيا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، ١٩ اكتوبر ٢٠٢٤، في: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9721/

٨) الرئيسان الصيني والتشادي يعلنان الارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى شراكة استراتيجية، سي جي تي إن العربية، ٢٠٢٤/٩/٤، في:
https://arabic.cgtn.com/news/2024-09-04/18311550991496314 89/index.html
٩) عبد الرؤوف أرناؤوط، ثلاثية تأملها دول إفريقية من إسرائيل وأخرى يريدها نتنياهو (تحليل)، وكالة الاناضول، ٢٠١٨/١١/٢٧، في: https://2u.pw/b4465
١٠) عبد الغني سلامة مقدمة، اسرائيل على الجبهة الإفريقية دراسة في العلاقات الإسرائيلية–الإفريقية، مركز الأبحاث الفلسطيني، في: https://2u.pw/u2CQ4
١١) العلاقات التركية مع الدول الأفريقية، Republic of Türkiye Ministry of Foreign Affairs، في:
https://2u.pw/Nj66IEg
١٢) الكاميرون الاقتصاد الصاعد في القارة الإفريقية (تقرير)، وكالة الاناضول، ٢٠١٧/٧/٢٩، في:
https://2u.pw/yRuGx
١٣) محمد الدابولي، تحولات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، ٤ نوفمبر ٢٠١٩، في: https://2u.pw/RC8cNECe
١٤) ملامح توتر العلاقات بين روسيا وإسرائيل في ضوء حرب غزة، الجزيرة نت، ٢٠٢٣/١٢/٦، في:
https://www.aljazeera.net/politics/2023/12/2/
١٥) منشد الوادي الشمري، أهمية إفريقيا في المجال الحيوي لمنطقة الخليج ودول العالم، مجلة إراء حول الخليج، ١ كانون الأول ٢٠١٠، في: https://2u.pw/0ojvf
١٦) هبة خالد جمال عبدالرازق، العلاقات الفرنسية الإفريقية منذ عام ٢٠١٢ "مالي نموذجاً"، المركز الديمقراطي العربي، ٢٦. أبريل ٢٠٢٣، في: https://democraticac.de/?p=89461
١٧) يحيي ح زبير، الخليج والقرن الأفريقي الاستثمار في الأمن، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، موجز قضية، ديسمبر ٢٠٢٤، في: https://2u.pw/GSeJjuIL

المصادر باللغة الإنكليزية:

web:

1) Elena Teslova , Russia says 49 of 54 African countries to take part in 2nd Russia-Africa Summit , Anadolu Ajansı , 25/7/2025 , in link: https://www.aa.com.tr/en/world/russia-says-49-of-54-african-countries-to-take-part-in-2nd-russia-africa-summit/2954327#
2) Sumie Yoshikawa , China and Angola: From the Pioneering "Angolan Model" to a "New" Relationship , East-West Center , 25 Nov 2024 , in link: https://www.eastwestcenter.org/publications/china-and-angola-pioneering-angolan-model-new-relationship